



بكلفة استثمارية تقدر بـ (200.000) دولار

التوقيع على عقد إيجار بين المنطقة الحرة ومؤسسة العوذلي للتجارة والتخزين بـ عدن

شهر أكتوبر تزامناً مع احتفالات شعبنا بأعياد الثورة اليمنية، لافتاً إلى أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في قيام مثل هذه المشاريع كونها تساهم بشكل فعال في توفير فرص عمل للأفراد العاملة اليمنية وخفض نسبة البطالة التي تعد من أهم المشاكل الرئيسية التي تعاني منها بلادنا عامة وإعطاء فرص عمل حقيقية للأفراد العاملة في مدينة عدن لدعم عجلة التنمية من خلال تنشيط وتفعيل المنطقة الحرة بـ عدن.

وأشار إلى استعداد المنطقة الحرة وجميع كوادرها العاملة لتقديم كل أوجه الدعم والمساندة لمختلف الاستثمارات التي ستقام في نطاق المنطقة الحرة بـ عدن.

□ عدن/ أمل حزام المدحجي:
وقع الدكتور عبد الجليل الشعبي رئيس المنطقة الحرة بـ عدن الأسبوع الماضي في المبنى الإداري للمنطقة الحرة - عدن (كالتكس) عقد تأجير مساحة (2م7096.75) في القطاع (L) مع مؤسسة العوذلي للتجارة والتخزين ممثلة بالأخ/ صالح علي العوذلي مالك المشروع، لإنشاء مصنع لتجميع وتجميد المولدات الكهربائية والمعدات الثقيلة في إطار المنطقة الحرة بـ كلفة استثمارية تقدر بـ 200.000 دولار يستوعب أكثر من 80 عاملاً.

وأكد رئيس المنطقة الحرة أن المصنع قد تم تجهيزه خلال (6) أشهر وهي فترة زمنية قياسية وسيتم افتتاحه رسمياً خلال



الثورة اليمنية .. عقود مشرقة من الإنجازات الرائدة في القطاعات الخدمية

الثورة تبنت خطاً استراتيجياً تنموية عاجلة للبدء تدريجياً بإنشاء مشاريع البنية التحتية والخدمية



□ صنعاء / سبأ:

أشرفت شمس الثورة اليمنية المباركة في صبيحة السادس والعشرين من سبتمبر 1962م واليمن تقبّع في واقع مرير من التخلف والجهل والبؤس، وتفتقر لأبسط مقومات الحياة من بنية تحتية وخدمات، وكأنها لا تزال تعيش في القرون الغابرة.

وتؤكد هذا الواقع المتخلف والمأساوي شخصيات عربية واجنبية عاشت حال اليمن آنذاك عن قرب.. فيذكر الشاعر والكاتب اللبناني أمين الريحاني أن من يريد أن يرى كيف كانت الحياة في القرون الوسطى فعليه زيارة اليمن. ويقول الريحاني: «وكانك في السياحة في تلك البلاد السعيدة، تعود فجأةً إلى القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي) لا مدارس، ولا جرائد، ولا مطابع، ولا أدوية، ولا أطباء، ولا مستشفيات في اليمن، إن الإمام هو كل شيء، العالم، والطبيب، والمحامي، والكاهن».

ميناء الحديدة و دوره التاريخي في ثورة (26) سبتمبر المجيدة



أحمد محمد عطا

يعتبر ميناء الحديدة من أشهر الموانئ الواقعة على البحر الأحمر حيث أن موقعه المتميز في منتصف السواحل اليمنية، أعطى له الدور الريادي المتميز في دفع عجلة الاقتصاد اليمني طيلة العقود الماضية. وقد تم نقل الميناء من الموقع السابق

إلى مكانه الحالي منذ العام 1961م وقد بدأ بعدد من الأرصفة المحدودة تقدر مساحتها بـ 490 متراً فقط وكان الرئيس الراحل المشير عبدالله السلال من أوائل الذين تولوا مسؤولية هذا الميناء.

لا يخفى على أحد الدور التاريخي الذي قدمه المناضلون الأهنومي والعلفي في مدينة الحديدة عبر التخطيط لاغتيال الإمام أحمد و قد نجحت الخطة جزئياً حيث كانت هذه الحركة من أهم أسباب وفاته في عام 1962م وقد سارع الإمام البدر ليستولي على زمام الأمور ولكن لم تجر الرياح بما تشتهي سفنه والشذمة الباقية من المكلين.

وقد أسهم ميناء الحديدة بكل إمكانياته في ذلك الحين حيث قدم الدعم اللوجستي للثورة الوليدة في مختلف المناطق عبر استقبال بواخر الأسلحة والجنود الذين قدموا من الشقيقة مصر يتوفر لهم المكان المناسب لما كانوا متواجدين في الوقت المناسب لدعم إخوانهم الثوار اليمنيين الذين لم تقم الثورة لولا عزمهم وإصرارهم على تغيير الماضي البغيض عبر ثورة السادس والعشرين من سبتمبر المجيدة.

برز ميناء الحديدة كخط أحمر للمكليين لكن كانت لهم بالمرصاد مدينة الحديدة ومينائها وسكانها بجمع فئاتهم من العمال مروراً بالقبائل في منطقة تهامة. مدينة الحديدة ومينائها و سكانها كانوا كعادتهم دوماً متواجدين بقوة لا حدود لها وتواجه يثير الإعجاب مدينة الحديدة معطاءة ولا تمد يدها إلا بالخير و مواقفها المشرفة تجعلها في المقدمة دوماً. فحب الوطن من الإيمان.

ثمانية وأربعون سنة مرت على الثورة المباركة و ميناء الحديدة يحصد بذور الدعم الذي قدم في فجر الثورة عبر مراحل تطورها المختلفة و حرص ميناء الحديدة على تقديم أفضل خدماته للوطن ككل كداعم اقتصادي قوي و رافد من روافد الاقتصاد اليمني و ابتدأت التوسعات و التطورات في الميناء.

□ مدير عام التخطيط و التسويق في مؤسسة موانئ البحر الأحمر اليمنية

على الطرق السريعة، ونشر 76 سيارة إسعاف مجهزة بطواقمها المديرين على هذه الطرق. ولتحسين مستوى الخدمات الصحية تم رفع النفقات التشغيلية لكافة المرافق الصحية بحيث وصلت في بعضها إلى 400%، ومنح جميع المستشفيات الاستقلالية المالية واستقدام 33 بعثة طبية أجنبية، إلى جانب رفع مستوى وفقرات الكادر من خلال برامج التأهيل والتدريب في الداخل، حيث تم إنشاء المجلس اليمني للاختصاصات الطبية عام 1994م، وبلغ عدد الخريجين منه حتى العام الماضي 1865 طبيباً في مختلف محافظات الجمهورية تجاوز عدد خريجها 23 ألف كادر.

وقد أثرت تلك الجهود ارتفاع التغطية بالخدمات الصحية من 42% عام 1992م إلى 64% عام 2009م، بالرغم من توزع سكان اليمن في 137 ألف تجمع، وهو ما يمثل تحدياً كبيراً في تقديم الخدمات الصحية، إلى جانب خفض معدل وفيات الأطفال الرضع من 173 وفاة لكل 1000 ولادة حية في عام 1992م إلى 68.5 وفاة لكل 1000 ولادة حية عام 1999م، وخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من 305 حالات وفاة لكل 1000 حالة ولادة إلى 78.2 وفاة لكل 1000 حالة ولادة حية، وخفض معدل وفيات الأمهات من 1000 وفاة إلى 365 وفاة لكل مائة ألف ولادة.

كما ارتفع معدل التغطية الصحية للأطفال دون السنة من 50% قبل عام 1990م ليصبح 87% بنهاية عام 2009م، وذلك بعد تطبيق استراتيجية الرعاية التكاملية لصحة الطفل ابتداءً من العام 2002م في 2050 مرفقاً صحياً في 214 مديرية بمختلف محافظات الجمهورية، فيما تم تحقيق نجاحات كبيرة في مجال توسيع التغطية بالتحصين الروتيني لترتفع التغطية من 67% عام 2000 إلى 86% عام 2009م. فيما تركز وزارة الصحة العامة والسكان خلال الفترة المقبلة على تحسين جودة الخدمات الوقائية والتشخيصية والعلاجية والتأهيلية في كافة المرافق الصحية، وتعزيز وتطوير النظام الصحي الوطني ليكون قادراً على أداء المهام التي تساعده في تحقيق الأهداف الوطنية العامة للصحة، فضلاً عن خفض معدلات حدوث وانتشار الأمراض المعدية والمزمنة التي تصيب جميع فئات السكان لاسيما الأطفال والنساء في سن الإنجاب، وخفض وفيات الأمهات وحديثي الولادة والرضع والأطفال دون الخامسة من خلال تقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية الشاملة ذات الجودة العالية.

من 75 مستشفى و1310 مركزاً صحياً ووحدة رعاية صحية أولية في بداية التسعينيات، إلى أكثر من 230 مستشفى و3990 مركزاً صحياً ووحدة رعاية صحية أولية عام 1999م، بحيث أصبحت الوحدات الصحية والمنشآت الطبية منتشرة في عموم المحافظات، وأضحت اليمن خالية من مرض شال الأطفال بشهادة منظمة الصحة العالمية، فضلاً عن تحقيق تقدم كبير في مجال مكافحة الملاريا وغيرها من الأمراض الأخرى.

تطبيق استراتيجية الرعاية التكاملية لصحة الطفل

وارتفع عدد الأطباء من صفر في عام 1962م إلى أكثر من 6987 طبيباً عام 1999م بينهم 1649 طبيباً اختصاصياً في الاختصاصات المختلفة، و642 طبيباً أسنان، ووصل عدد الصيادلة إلى 2205 والممرضين والممرضات إلى نحو 12 ألفاً، والقابلات إلى 3832 قابلة، فيما وصل عدد الفنيين في مجال الأشعة إلى 10 آلاف و899، والفنيين في مجال التخدير إلى 27 ألف و910 فنيين، فضلاً عن 2290 مساعداً طبيين، و2734 مخبراً، و295 فنياً في مجال العمليات. فضلاً عن ذلك جرى إنشاء أقسام ومراكز متخصصة كالمركز الوطني لعلاج الأورام السرطانية، وافتتاح فروع له في ست محافظات، وإنشاء 11 مركزاً للغسيل الكلوي، وستة مراكز للحروق، وأربعة مراكز لمشروبات الخدمات الصحية، باعتبار أن المنظومة الوطنية الصحية، حيث تم خلال العقدين الماضيين فقط إنجاز 2925 مرفقاً صحياً شملت 155 مستشفى و421 مركزاً صحياً و1906 وحدة صحية و49 مركزاً أصومياً وطفولة و49 مجمعة ومعهداً صحياً، تميزت بمواءمتها لتلبية كافة الاحتياجات الصحية اللازمة لعلاج ومكافحة جميع الأمراض المعدية، وبكفاءة إجمالية بلغت 78 مليار ريال. مثل الإيدز، بالإضافة إلى إنشاء إدارة للخدمات الطوارئ والإسعاف

والحمى الرجاجة التي لم تقتصر على منطقة معينة، بل طالت جحرات لكتاب الشعب اليمني الإبداع والفناء، موضحة أن الطبيب كان يمر بين العشرات من المرضى الذين يفترسهم «التيفوئيد» وكثير منهم مشرفون على الموت، ولا يوجد لهم في المستشفى الوحيد ذواتهم وهم يستغيثون ويتضرعون بلا جدوى.

ويؤكد ذلك عضو مجلس قيادة الثورة وأول وزير للصحة في أول حكومة للثورة على محمد سعيد بقوله: «لقد عانى شعبنا في تلك الحقبة أوضاعاً مأساوية وتختلفاً في الوضع الصحي بشكل كبير.. فلم يكن هناك في المحافظات الشمالية كلها سوى ثلاثة مستشفيات في صنعاء وتعز والحديدة في حالة متدهورة لا تقدم أية خدمات صحية تذكر، كما لم يكن هناك أية مراكز صحية، أما الأطباء فلم يكن يوجد حينها سوى قلة من الممرضين في عموم البلاد كلها».

وكانت الأمراض الأكثر شيوعاً خاصة في الشمال في ظل الحكم الأممي المتخلف هي الأمراض المعدية، حيث اجتاحت اليمن أوبئة معدية وخطيرة سببت آلاف الوفيات، وفي مقدمتها وباء التيفوس،

وتتفق الطبية الفرنسية كلودي فايان مع هذا الرأي بقولها: «مهما يكن من أمر فإن اليمن التي تساوي ثلث مساحة فرنسا ويسكنها نحو خمسة ملايين نفس لا تزال تعيش في ظلام القرون الوسطى، وهي من وجهة النظر السياسية مملكة إقطاعية، اقتصادها قائم على الزراعة والحرف، وتضيف: «من النادر الدخول إلى اليمن أو الخروج منها عن غير طريق عدن، فليس من خط جوي منتظم يمر فوق الأراضي اليمنية.. ورغم أن في مدن اليمن الرئيسية الثلاث: صنعاء والحديدة وتعز، مطارات صالحة لنزول الطائرات فلا تستعملها إلا طائرات الإمام لأنها محرومة من المؤسسات اللاسلكية التي تفرصها اللوائح الوليدة».

خط إستراتيجية وخطط تنموية عاجلة

ورغم التركة الثقيلة التي ورثتها الحكومات المتعاقبة منذ نجاح الثورة اليمنية المباركة (26) سبتمبر 1949 أكتوبر من الإطاحة بالإمامة الاستبدادية والإستعمار البغيض نتيجة لتلك الأوضاع، إلا أن حكومات ما بعد الثورة ركزت على تبني خطط استراتيجية وخطط تنموية عاجلة للبدء تدريجياً بإنشاء مشاريع البنية التحتية والخدمية بما في ذلك إنشاء وتطوير أنظمة النقل والاتصالات والموانئ والمطارات وتوفير شبكات الكهرباء والمياه وخدمات الصحة والتعليم وغيرها من البنية التحتية اللازمة لنشاط مختلف القطاعات الاقتصادية الانتاجية والخدمية.

وعلى الرغم من شحة الموارد وتعدد الإحتياجات في بلد كان يفقر لأبسط مقومات الحياة، إلا أن الجهود الحكومية بدأت تؤتي ثمارها بالتدرج في سبيل إنتشال حال البلد من ذلك الوضع المزري لتدب الحياة مجدداً على أرض السعيدة، وبدأ دوران عجلة التنمية ببطء في العقد الأول للثورة، ليتسارع تدريجياً في عقدي السبعينات والثمانينات، قبل أن ينطلق بخطى متسارعة في عقد التسعينات خصوصاً بعد

رفع النفقات التشغيلية لكافة المرافق الصحية وصل في بعضها

إلى (400%) ومنح جميع المستشفيات الاستقلالية المالية

المنشآت الصحية ارتفعت من (75) مستشفى و(1310) مراكز ووحدات رعاية صحية أولية في بداية

التسعينيات إلى أكثر من (230) مستشفى و (3990) مركزاً ووحدرة رعاية صحية أولية عام (1999)